مافيا السلع «المضروبة» تحاصر المستهلك

غش معدات الإطفاء والمستلزمات الطبية يهدد بكوارث بشرية واقتصادية

تواصل الأجهزة الرقابية الكشف عن كميات كبيرة من السلع والمنتجات المغشوشة والفاسدة حيث أصبح المواطن محاصراً بمنتجات «بئر السلم» وبصورة شبه يومية يتم الإعلان عن ضبط كميات من السلع والمنتجات الصناعية الفاسدة أو غير المطابقة للمواصفات مما يعرض صحة وسلامة وأمن المستهلك للخطر حيث انضمت السلع الصناعية بقوة الى قوائم المنتجات والسلع الغذائية والاستهلاكية التى يتم ضبط كميات كبيرة فاسدة منها قبل نفاذها الى الأسواق.

وتثير الكميات الكبيرة التى يتم ضبطها من المنتجات الغذائية والصناعية الفاسدة أو مجهولة المصدر أو غير المطابقة للمواصفات العديد من التساؤلات لاسيما مع وصول صناعات «بئر السلم» الى صناعات حساسة مثل الأجهزة والمستلزمات الطبية وأجهزة الاطفاء. كما يثير تز ايد المنتجات الصناعية المغشوشة التى يتم الكشف عنها التساؤلات عن اصرار البعض على العمل فى الظلام وسلوك الطريق غير المشروع فى الانتاج بعيداً عن الرقابة وأجهزة الدولة اضافة الى قواعد الاستيراد والمواصفات.

حملات رقابية

يقول اللواء دكتور محمد أبوشادى مدير الإدارة العامة لمباحث التموين أنه لا هوادة فى التصدى لظاهرة السلع الصناعية المغشوشة ومنها أجهزة الاطفاء والتى تشكل نسبتها قيمة لا يستهان بها كما أنه لن يسمح بالاعتداء على حقوق الملكية الفكرية سواء اسم المنتج أو علامته التجارية الخاصة بالسلعة معتبراً أن الجودة فى أجهزة الاطفاء مسألة أمن قومى لا تقبل التهوين أو التهويل من شأنها. ويوضح انه وفقاً للاحصائيات الرسمية فإن حجم ما تم ضبطه من أجهزة اطفاء يتم انتاجها داخل ورش غير مؤهلة وتعمل فى الخفاء بلغت فى عام ٢٠٠٧ حوالى ٢٧ قضية تم الحكم بالإدانة فى معظمها وقيمة المضبوطات من أجهزة الاطفاء تتعدى عشرات الملايين من الجنيهات وتزيد عن ١٦٠٠٠ جهاز إطفاء مغشوش. ويشير اللواء محمد أبوشادى الى ان قانون حماية المستهلك فيما يتعلق بتنظيم الأسواق وإضفاء الانضباط على تعاليمها الزم كل صانع بإعلان قوائم بموزعيه المعتمدين وكذا مراكز الصيانة التى يعتمدها للقيام بأعمال الصيانة والتعبئة ويصبح مسئولاً عن ممارساتها مسئولية تضامنية مع تلك المراكز.

الارتقاء بالصناع

ويقول المهندس معتصم عرابى مدير إدارة الجودة السابق بالهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة أن هيئة المواصفات والجودة هى مؤسسة وطنية ذات أداء عالمى وبموجب القرار الجمهورى رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٧ نسعى دائماً للارتقاء بالصناع المتأخرين عن استيفاء المواصفات ونقدم لهم المشورة الفنية إلا أن الكثيرين منهم يتهرب لأن المنتج الهابط أكثر ربحية ويوضح معتصم عرابى أن الاشتراط باستيراد أجهزة إطفاء حريق مطابقة للمواصفات والجودة بل إنه طبقاً لما ورد بأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٣ بشأن تنظيم صناعة أجهزة إطفاء الحريق وتعبئتها وتنص تلك المادة على «يجب ان تكون أجهزة اطفاء الحريق وملحقاتها مطابقة للمواصفات القياسية المصرية التى تصدرها الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسى وتضيف نفس المادة يسرى هذا الحكم على ما يستورد أو يصدر من تلك الأجهزة وملحقاتها مع العلم أن ذلك معمول به فى كل دول العالم.

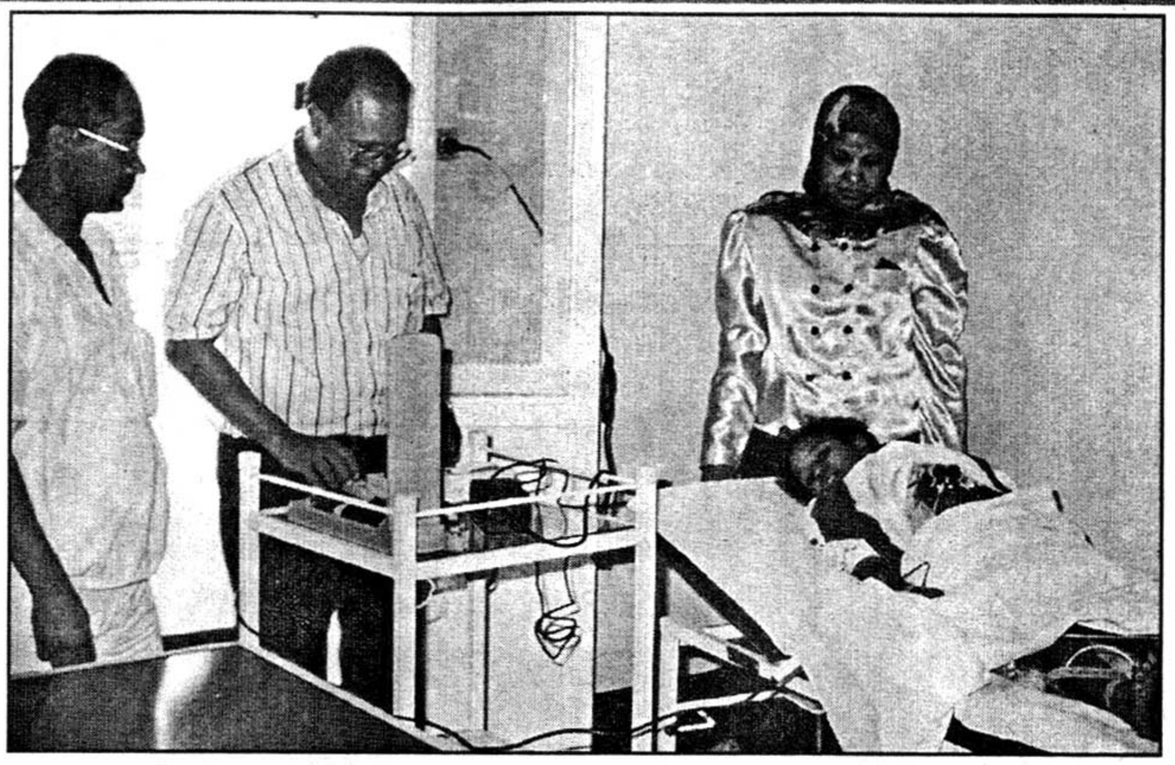

مصانع بير السلم تغرق الاسواق بالادوات الطبية والطفايات والسلع المغشوشة

انقاذ الارواح

ويرى اللواء نادر نعمان مدير مصلحة الدفاع المدنى السابق أن جهاز الاطفاء اليدوى الجيد والمستوفى للمواصفات القياسية هو خط الدفاع الأول عند حدوث أى حريق لأنه سيكون فى متناول الفرد وقت حدوث الحريق وقبل أن يستشرى.

ويشير اللواء نادر نعمان الى أن قانون المرور يلزم بوجود طفاية حريق صغيرة داخل كل سيارة حقق بالفعل نتائج طيبة حيث انخفضت أعداد الحوادث المبلغ عنها لجهات الاطفاء أو المطالب بتعويضات عنها من شركات التأمين انخفاضاً كبيراً جداً مما زاد من مساحة الأمان على الطريق من منظور الحرائق المحتملة. ويرى مدير مصلحة الدفاع المدنى السابق أن المواصفات القياسية المصرية لا يتم تحديثها اعتباطاً أو فى غيبة من المرجعيات الدولية التى تؤيد هذا التحديث، كما أن لجان تحديث تلك المواصفات تضم بجانب مندوبين عن الصناع خبراء متخصصين وأيضاً ممثلين لجهات رسمية مسئولة عن أمن المواطن ويقول المهندس مقبل أمين عبدالسيد مدير إنتاج بإحدى الشركات الصناعية بأن الإنتاج الجيد هو حصيلة منظومة عمل يحكمها العامل المؤهل والآلة وفى حسن اختيار كل منهما تتلاشى أية صعوبة فى تطبيق أية مواصفات عالمية إلا فى حالة انتاج بير السلم لتعذر وجود العالم المدرب والآلة الجيدة ومنظومة العمل من أساسه.

الطرق للتصدير

ويرى المهندس صلاح زوزو مدير الجودة الشاملة بإحدى الشركات الصناعية العالمية أن الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة تمثل منصة انطلاق لدفع الصناعة المصرية نحو العالمية وكل من يطالب بهبوط المواصفات القياسية المصرية ليس إلا من مروجى البضاعة الهابطة والمغشوشة كما أن الارتقاء بالمواصفات القياسية المصرية لتتوافق مع المواصفات العالمية هى معبر للمنتجات المصرية لتصبح مقبولة عالمياً.

ويقول إنه لم يسمع خلال الثلاثين عاماً الماضية عن أن جهاز إطفاء قد انفجر فهل المطلوب الهبوط بالمواصفات لنبدأ مسلسل انفجار أجهزة الاطفاء أشبه بأسطوانات البوتاجاز التى لا يمر أسبوع دون أن تروعنا بأحد الحوادث. ويضيف صلاح زوزو أنه على العكس فان ما نشاهده فى مجال صناعة أجهزة الاطفاء المصرية فإن المصانع ذات منظومة الجودة العالية قد شقت طريقها للعالمية دون الحاجة لواسطة وبقى أعداء الجودة يرفضون التطور ويتباكون على اللبن المسكوب موضحا أن السوق المصرى لسلع أجهزة إطفاء الحريق يتبارى فيها أكثر من ١٧ مصنعاً وما يزيد عن ٢٠٠٠ من التجار على الجانب الايجابى أما على الجانب السلبى فإن صناعة الغش والتقليد وتحويل المكهن والخردة الى أجهزة يعاد استعمالها وكذا غش عبوات جهاز الاطفاء فى عمليات الصيانة بمواد غير مطفئة للحريق مازالت مهنة رائجة رغم الجهود المكثفة والمحمودة التى تقوم بها مباحث التموين وأجهزة مكافحة الغش.

تحقيق:
محمد جلال

مسئولية مشتركة

العقيد علاء عزمى عضو لجنة السلع الهندسية والمعمرة بجهاز حماية المستهلك يرى أن البضاعة المجهولة المصدر لا مكان لها فى الأسواق المنضبطة كما أن حماية المستهلك مسئولية الصانع والتاجر متضامنين والإخلال بها جريمة يعاقب عليها القانون بمعنى أن عرض أجهزة معدات صناعية مغشوشة هى مسئولية التاجر والصانع معاً والادعاء بعدم معرفة الصانع أى محاولة تجهيل مصدر البضاعة لا يعفى من المسئولية الجنائية والمدنية التى تقع على التاجر. ويشير المهندس مصطفى مدنى مدير عام الشئون الهندسية بمصلحة الرقابة الصناعية بأن مصانع بير السلم تملك فرصة ممتازة للدخول فى منظومة الصناعة الوطنية بشرط خروجها من بير السلم والعمل فى ضوء النهار ويتساءل هل هناك صعوبة فى تعريف التاجر والصانع الذى يرضى عنه المجتمع يتقبله والذى هو ببساطة التاجر أو الصانع الشريف المنضبط.

سيادة الدولة

ويقول مدنى ان الاهتمام بالمواصفات والجودة هو واجب الدولة أياً كان موقعها الجغرافى والتفريط فى ذلك يفقدها سيادتها داخلياً ويفقدها مصداقيتها خارجياً فيضيق بها سوق التصدير للخارج فلم يعد مقبولاً فيما نحياه اليوم من أحداث ان تعلو أصوات تنادى بإضعاف المواصفات والمطالبة بتدنى الجودة موضحاً ان ترديد مقولة أن المواصفات القياسية تستعصى على بعض الصناع هو أمر غير مقبول صناعياً إذ أن الصانع يبدأ عمله باستيفاء المواصفات المعنية وله أن يتنافس بعد ذلك فى خفض التكلفة وإدارة منظومة العمل الصناعى طبقاً لفلسفته وامكانياته كما أن المواصفات المصرية لا توضع فى غيبة من مرجعيات دولية واحتياجات واشتراطات المستهلك المحلى.

مواصفات عالمية

ويقول الدكتور محمود عيسى رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للمواصفات والجودة ان الهيئة جهة محايدة فى السوق تعمل على تحقيق الانضباط وانها لا تنحاز الى مصلحة طرف على حساب الآخر وانها تحظى باحترام وتقدير كافة المنظمات الدولية. ويقول ان جميع المواصفات القياسية المصرية متوافقة مع المواصفات الدولية من خلال برنامج تحديث الصناعة وبمشاركة جميع الجهات المعنية من مراكز بحوث وجامعات ومنتجين وغرف صناعية وكل المعنيين بتطبيق المواصفات.

ويشير الدكتور محمود عيسى الى ان الهيئة ترفض أى مساس بأمن وسلامة المستهلك وبالتالى فاننا نرفض طلبات بعض المستوردين لاستيراد منتجات وسلع صناعية لا يتحقق فيها متطلبات الأمان والسلامة نظراً لما يترتب على دخولها البلاد من نتائج خطيرة على أمن وسلامة المستهلك ومنها أجهزة الاطفاء موضحاً ان السماح باستيراد هذه المنتجات أمر لا يمكن قبوله. ويلفت د. عيسى الى ان باب الاستيراد مفتوح امام التجار والمستوردين ولكن بشرط توافر متطلبات الأمان والسلامة والالتزام بالمواصفات القياسية، مشيرا الى ان أى دولة لا يمكنها منع الاستيراد لمخالفة قواعد اتفاقيات التجارة العالمية والتى وقعت عليها مصر مما يحقق التوازن ما بين الانتاج المحلى والمستورد. ويضيف رئيس الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة الى المنظومة التشريعية التى تحكم السوق والضوابط فى الاستيراد والمواصفات الى جانب قوانين حماية المنافسة ومنع الاحتكار حيث يوجد لدينا قانون لمنع الاحتكار وحماية المنافسة وجهاز لمنع الممارسات الاحتكارية له كل الصلاحيات والسلطات التى تمكنه من القيام بالمهام المنوطة به.